أساسيات في نقد المعرفة اللسانية

د. يوسف منصر
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

أروم في هذه الدراسة محاولة رسم الأفق العام الذي قد تتحرك فيه كل كتابة نقدية تتخذ لها من الكتابة المنجزة في حقل اللسانيات بشتى فروعها وتخصصاتها مادة للنظر والفحص والتقويم. وسأركز بشكل خاص على الأساسيات أو المبادئ التي لا ينبغي – فيما أعتقد – أن يتخطاها الناقد اللساني، حتى يكون للخطاب النقدي معنى، نتفق أو نختلف لاحقا في جدواه ومردوديته العلمية.

الكلمات المفاتيح: لسانيات، نقد، كتابة، قراءة.

Fondements de la critique en linguistique

Résumé

Nous essayons dans cette étude de faire une ébauche de la réalité de la critique de la linguistique et ses domaines. Nous avons mis l'accent de façon spécifique sur les principes incontournables dans toute étude critique, afin que cette étude ait un sens indépendamment des avis relatifs à son efficacité scientifique.

Mots clés : Linguistique, critique, écriture, lecture.

Foundations of criticism in linguistics

Abstract

We attempt in this study to make a draft of the reality of criticism in linguistics and disciplines attached to it. We put the stress on the main principles necessary in any critical analysis so that this study may be meaningful, regardless of visions about its efficiency.

Keywords: Linguistics, criticism, writing, reading.

مـقدمـة:

بين نقد مضامين الكتابة العلمية اللغوية ونقد الكتابة الأدبية فروق عديدة لعل أبرزها أن الناقد الأدبي قد لا يكون أديبا أو شاعرا أو صاحب موهبة ومقدرة في فن من الفنون، ومع ذلك يسعفه حسه المرهف، وتعينه أدواته النقدية في فهم الظاهرة الأدبية ومحاولة سبر أغوارها، أما ناقد خطاب المعرفة التي تنشأ حول اللغة فلا نتصوره غير عارف بمضامين المعرفة ذاتها قبل أن يمارس نقده عليها حينما تتجلى في أبحاث هذا أو كتابة ذاك، فلئن كان جائزا أن تكون ناقدا أدبيا دون أن تكون أديبا، فلا يتصور أن تكون ناقدا للسانيات دون أن تكون لسانيا في المقام الأول.

من هذا المنطلق نحاول في هذا المقال أن نستعرض ما قد نصطلح عليه بأساسيات العمل النقدي في ميدان المعرفة اللسانية، وأعني بذلك ما ليس للناقد اللساني بد من معرفته أو أخذه في الحسبان أو الالتزام به وهو بصدد نقد خطاب أو كتابة لسانية أفرزها التعامل مع اللسانيات الحديثة.

1- مسار نقد النص اللساني:

لا ريب أن كل قراءة للكتابة اللسانية غايتها نقد تلك الكتابة، غير أن هاته القراءة لا تنفك متحققة ضمن مسارين متلازمين: أولهما ينصب على النص اللساني ذاته، وثانيهما على من يمارس فعل النقد على ذلك النص اللساني.

فأما الذي ينصب على النص اللساني فمهمة الناقد اللساني إذ يبدأ في ممارسة ما يمكن أن نصطلح عليه "بمراقبة النص اللساني" ونعني بذلك –ما دمنا بصدد نص علمي بالدرجة الأولى– أن يقيس ناقد هذه الكتابة اللسانية درجة الانسجام بين المقدمات التي يظهرها منشئ الخطاب أو يصرح بها، –وهي في هذا المقام منطلقاته النظرية والمنهجية– وما يترتب عن تلك المقدمات من نتائج، هي في حقيقتها المفاهيم والتصورات والآراء التي يعرضها الباحث في اللسانيات على متلقيه.

أما المسار الذي يعني الناقد في حد ذاته، فذو طبيعة مزدوجة، يجعل من الناقد محكوما بشرطين يقيدان فعله النقدي لهذا الصنف من الكتابة العلمية، أي النص اللساني المؤسس على المعرفة اللسانية.

وأول هذين الشرطين ذو طابع عام، ذلك أنه ينسحب على كل ممارس لمعرفة من المعارف الإنسانية، وهو يتصل بأخلاقيات العمل العلمي مثل الابتعاد عن النفاق والسرقات العلميين وغيرهما، أما الشرط الثاني فمداره مدى تعمق الناقد في المعرفة محل النقد ورسوخ قدمه فيها – وهي في سياقنا هذا اللسانيات – ومدى إحاطته بما تعج به من تصورات ونظريات ونزعات ومناهج، ذلك أن ناقد الكتابة اللسانية ليس كالباحث في اللسانيات وإن جمعهما حقل معرفي واحد، فلئن جاز للساني الباحث أن ينتمي لمدرسة لسانية بعينها فيتبنى طروحاتها ومنطلقاتها، بل وقد يقضي جل عمره متبنيا منتميا لها دون سواها حتى يعرف بذلك من خلال كتاباته، فإن الناقد اللساني على خلاف ذلك، إذ يتعين عليه الإطلاع والانفتاح على كل المذاهب اللسانية والإلمام بتياراتها حتى يتمكن من تحقيق فعل النقد الكامل لا الناقص.

وكي يتحقق مبدأ المراقبة الذي ذكرنا أنه من غايات ناقد المعرفة اللسانية من خلال نصوصها العلمية التي تتجلى فيها، يتعين على الناقد اللساني أن لا يغفل ثنائية هامة نزعم أنها الكفيلة بتحقيق خطاب نقدي تقويمي يعمل على إثراء المعرفة اللسانية في حد ذاتها، وتتركب هذه الثنائية من مبدأي: "التبني" و"الالتزام"، فأما التبني، فجملة الاختيارات النظرية والمنهجية التي يعلن عنها

صاحب الخطاب اللساني، ويتخذها أساسا لمعالجة موضوعه (اللغة طبعا) ويفرض هذا المبدأ على منشأ الخطاب أن لا يتعمد تغييب هذه الاختيارات أو الجمع بين ما لا يصح جمعه من أسس نظرية متباينة تفضي إلى إمكانية حصول خطاب لساني خارج تلك الاختيارات، أو ما نسميه في كثير من الأحيان "منطلقات"، ذلك أن التغييب قد يجر النشاط اللساني إلى نوع من الانفلات من "الحسبة العلمية"[1] على حد تعبير سعد مصلوح، مما قد يجعل الكتابة اللسانية خطابا عشوائيا، طالما أنها تنمو خارج أطر تمنحها درجتها من الأصالة أو الرداءة، كما أن الجمع بين عدة أطر نظرية ومنهجية متباينة في سياق واحد على سبيل الانتقاء أو التلفيق، لن يؤدي إلا إلى تراكم لكتابات لسانية مشوهة، يصعب على كل متتبع للحركة اللسانية أن يجد لها تصنيفا أو تأطيرا واضحا، علاوة على ما قد تخلفه مثل هذه الكتابات من سوء تلق للثقافة اللسانية عموما لدى القارئ المهتم، وفي هذا السياق يتساءل أحدهم عن الأسباب التي جعلت لسانيا كمازن الوعر مثلا، يجمع بين مصادر متباينة من حيث مناهلها الفكرية والنظرية والمنهجية، حينما صرح قائلا: «يستمد هذا العمل إطاره النظري من ثلاثة مصادر، المصدر الأول: نظرية القواعد التوليدية التحويلية التي وضعها عالم اللسانيات الأمريكي نوام تشومسكي والمصدر الثاني النظرية الدلالية التي وضعها عالم اللسانيات "والتر كوك"، والمصدر الثالث: النظرية اللغوية العربية التي وضعها العرب القدامى في القرن الثامن عشر الميلادي»[2].

وعلى النقيض من هذه الصورة، فإن إبراز الأسس النظرية والمنطلقات المنهجية المتبناة دونما خلط أو تلفيق أو مواربة، هو بمثابة ضبط للموجة الترددية التي من خلالها يتم بث النص واضحا، ويتم تلقيه واضحا أيضا، بل إن بعض الدارسين يمنحون لمبدأ "التبني" من حيث هو تصريح بالمنطلقات المتبناة، وظيفة تداولية حينما يحصل بين صاحب النص اللساني ومتلقيه قدر من«الاشتراك في الاعتقاد والمعارف قصد تحقيق أغراض علمية محددة»[3].

كما أن كثيرا من النصوص اللسانية، قد تبدو لغير المدرك لأهمية الاعتبارات التي نوليها للمنطلقات المتبناة، هي من باب الخطابات التي تعيد معالجة الموضوع ذاته فيحمل بعضها على بعض من باب الخطأ، والحقيقة أنها ليست كذلك، حتى وإن وقعت في فترات زمنية متقاربة، فموضوعة (thème) "الزمن" مثلا حاضرة في العديد من الكتابات اللسانية المعاصرة والأمر هنا لا يتعلق باختلاف وجهات النظر، بل بسياقات نظرية ومنهجية متباينة، فمنها ما كان بنويا وصفيا ينحو إلى«وصف الظاهرة النحوية ومناقشتها في أهم الجوانب التي لها علاقة بالموضوع، [الزمن]، وعرض خلافات النحويين حولها، ثم الخروج بنتيجة تلك الدراسة لاستخلاص الدلالة الزمنية من تلك الآراء والأحكام والقواعد التي اتفق عليها جميع النحاة أو أغلبهم »[4]، ومنها ما كان منخرطا في التيار التوليدي يسعى إلى «دراسة الجوانب الصرفية والتركيبية والدلالية للبنى الزمنية وأشكالها في اللغة العربية، ومقارنتها بمثيلاتها في لغات أخرى » [5]، فالمتعامل مع هذه الأصناف من النصوص اللسانية التي تشترك في إشكالات بعينها، لا يمكنه أن يتجاهل أو يتناسى الخيارات النظرية والمنهجية المتبناة، بل عليه أن يطالب بموضعتها في أي كتابة لسانية، والمطالبة في هذا السياق تعني أن يصرح اللساني بمنطلقاته، حتى نستطيع أن نقيس درجة المردودية العلمية لهذا الاختيار أو ذاك، فانطلاقا

من المثالين السابقين، يمكن أن نتساءل، أو نسأل المتن اللساني العربي الوصفي، ونظيره التوليدي، عن مدى الإفادة التي كسبتها اللغة العربية كأية لغة طبيعية في هذه الجزئية أو تلك – مقولة الزمن مثلا – من خلال اختيار الباحث اللساني هذا الاتجاه أو ذاك، أو أيهما كان أكثر إثراء وغنى للبحث اللغوي عامة (علاقته بالدرس اللساني العام أو العالمي).

وتأكيدا على أهمية أن نأخذ في الحسبان أثناء نقد أو قراءة نص لساني معين، الأسس النظرية والمنهجية المعتمدة، يمكن أن نسجل ملاحظتين استقيتهما من الاستقراء العام لمجمل حركة البحث اللساني العربي:

أولهما: إن أرصن – إن جاز هذا التعبير– النصوص هي تلك التي تؤكد دوما على ما تبنته من منطلقات نظرية ومنهجية، مما يعني أن تلك النصوص لا تستمد قوتها من أي خلط أو جمع أو توفيق [6]، بل من بنية داخلية تعد فيها الأطر النظرية والمنهجية أهم مكون، مقارنة بخطابات أخرى يعج بها المشهد اللساني العربي، يرتد فقرها وضحالتها العلمية لا إلى عدم التصريح أو الإعلان عن الأشكال النظرية والمنهجية المتبناة، بل إلى الغياب غير الواعي لتلك الأشكال؛ فالبعض قد يتوهم أن الكتابة اللسانية هي أن تعالج موضوعا لغويا وفقط، وحجته في ذلك أنه يتحدث في اللغة باللغة وعن اللغة، ولا يتحدث عن موضوع آخر، ومثل هذا الموقف مردود عليه لعدة أسباب، منها ما يتصل بما ذكرناه من الانفلات من "الحسبة العلمية" نتيجة لانفلات النص نفسه، وتعاليه عن كل تسوير نظري ومنهجي، ومنها ما يعود إلى كون مثل هذه الكتابات اللسانية، خارجة في حقيقة الأمر عن مفهوم الخطاب العلمي بالصورة المعهودة في أدبيات أية كتابة علمية، إذ لا جرم أنها وقبل كل شيء اعتقاد تجسده مرجعية فلسفية وفكرية معينة، ويفرز ذلك فضاء تحده أسس نظرية، تعكسه خطوات منهجية وإجرائية محددة، وكل كتابة خارجة عن هذا التصور، فإنها تصنف نفسها في باب الكتابات اللسانية التأملية أو يخدعها الحس المشترك، والأفدح من ذلك أنها لا تخلق لنفسها أبعادا تواصلية مع قرائها المختصين [7]، لأن قفزها عن تلك الضوابط سيقابل بموقف من لدن القراء المتخصصين، ولسان حالهم يقول: «نحن لا نعرف عما تتكلم نظرية ما عندما لا نشارك في اشتغالها الداخلي» [8]، وعليه فالخطاب اللساني وفق مبدأ "التبني"، ينظر إليه ونحن نقرأه أو ننقده أو نحلله كعمل«اختياري واختباري داخل مدارك النظر وحدوده التي هي عشائر الثقافة، فلا تخرج أقاويل اللسانيين ومذاكراتهم ورسومهم عن القول العقلاني العام، الذي يراد به وضع المعادل النظري للواقع الموصوف ... **إذ يختار اللساني إطارا نظريا يزعم تحقيقه للكفاية اللسانية** القمينة بحبس أكبر عدد ممكن من أشكال المنطوقات في أصغر عدد ممكن من القواعد هي النظريات والنماذج اللسانية التي يبدو أن الخلاف في قلبها خلاف في الشكل والجسد وأناقة النظر، وقبل ذلك **في بعض الأسس وفي المعتقد** الذي لا يخرج عن المواقف الأنطولوجية التي يحملها سائر الناس عن الأشياء» [9].

وإلى جانب التبني، يرد "الالتزام" أيضا كمكون للثنائية المذكورة آنفا، ولئن كان التبني كما بينت قائما على اختيار البناء النظري، أو تحديد زاوية النظر إلى الموضوع، فإن الالتزام هو تجسيد للتبني أو وجهها العملي، فأكثر النصوص اللسانية مقبولية هي تلك التي يتمكن، من خلالها، أصحابها في التوفيق بين ما يعتقد (التبني) وما يُنجز (الالتزام) أثناء تحرير النص اللساني، إذ يجب أن يعكس

اللساني وهو يعالج الظاهرة اللغوية طبيعة خياراته النظرية والمنهجية فأن تكون خليليا مثلا نسبة إلى النظرية الخليلية الحديثة، يعني أنك تتقيد لا محالة بالخطوات النظرية والمنهجية والإجرائية لتلك النظرية، وأن لا يقع الخلط بينها وبين تصورات ومفاهيم وإجراءات أخرى منسوبة إلى غيرها من النزعات اللسانية الحديثة، وعلى هذا فالخطاب اللساني إذا ما أخفق في التوفيق بين المبدأين فقد وقع في فخ الإدّعاء، كيف لا وقد نلفي من اللسانيين من يتشيع للوصفية أو التوليدية أو الوظيفية، فإن قرأت ما يكتب انكشف لك زيف ما تشيّع له أو ادعاه، وأنه أبعد ما يكون عن ما يجب أن يتبناه كل وصفي أو توليدي أو وظيفي، إما بتوليفه لمفاهيم مأخوذة من هذا التيار وذاك أو بمفاهيم لا تنتمي أصلا إلى الخطاب الذي يصرح بتبني مبادئه، أو ربما بمفاهيم أخرى مغلوطة تعكس عدم تمثله الصحيح لها، وفي كل الحالات ينزلق نصه من دائرة النص اللساني المؤسَس، إلى دائرة النص اللساني المشوه أو الهجين أو النص اللساني اللا متجاوز لمرحلة الركح المعرفي بتعبير عبد السلام المسدي (أي اللا متمثل لمفاهيم مدرسة أو نظرية معينة)، وفي هذا السياق يسجل عبد القادر الفاسي الفهري تلك الفجوة التي ميزت أعمال اللسانيين الوصفيين العرب، بين ما تبنوه من مبادئ الدراسة الوصفية البنيوية للغة، من خلال ما تلقوه في الجامعات الغربية وما طبع خطابهم الفعلي أو الممارس، من خلال مبدأ المتن أو المدونة(Corpus) باعتبارها أصلا نظريا في كل عمل بنوي وصفي، حيث يقول:«ومع كامل الاستغراب، لا نجد أحدا يطرح هذا المشكل في عمقه أي المادة التي ستوصف، بل لا نجد أحدا يصرح بوجود مثل هذا المشكل، حتى الوصفيين الذين انتقدوا النحاة القدامى أشد ما يكون الانتقاد وعابوا عليهم إفسادهم للنحو ... واصطناع أمثلة وتراكيب كثيرة لم تكن موجودة في اللغة ولم تسمع عن العرب، وإنما أوردوها لتزكية أصولهم... لم يحاولوا (أي الوصفيون المحدثون) وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة كالروايات والمحاضرات والأشعار»[10].

وحاصل القول أن كل قراءة تحليلية لأية كتابة لسانية غايتها التقويم والنقد لا بد وأن تمتلك مفاتيحها (الكتابة) وما هذه الأخيرة سوى إدراك الناقد للإطار النظري الذي تتحرك فيه، حتى تكون الأحكام الصادرة أقرب إلى الموضوعية منها إلى سوء التقدير، خاصة وأن الدرس اللساني يعج بالنظريات المتباينة حول الموضوع الواحد.

- مسار ناقد المعرفة اللسانية:

ليس شرطا في العمل النقدي في إطار الثقافة اللسانية السائدة الاكتفاء بأساسيات النقد المرتبطة بالموضوع أو بمسار النص اللساني بل إن الناقد نفسه محكوم بجملة من الشروط كأي ناقد آخر في مجال من مجالات العلم والمعرفة أو الفنون والآداب، بل لعل الناقد في النصوص العلمية عموما، أكثر حرصا على الالتزام بقواعد وشروط النقد والتقويم، لانحسار مساحة الذوق والانطباع، في طبيعة عمله مقارنة مع نقاد الأدب والشعر وغيرهما من الفنون، ومجاراة لمصطفى غلفان في عمله النقدي التقويمي للمتن اللساني العربي الحديث، نستعير القواعد ذاتها التي استعارها هو نفسه من سورل [11] في كتابه الأفعال الكلامية أو أفعال الكلام، وهي قواعد يمكن عدها أصولا لأي تحليل لساني نقدي، تحجب عنه كل انزلاق نحو «الأحكام الذاتية المرتبطة باعتبارات ظرفية وشخصية » [12]، ويصنف "سورل" هذه

القواعد إلى صنفين: قواعد معيارية وقواعد مؤسسة[13]، فأما القواعد المعيارية فمتعلقة بالناقد اللساني وتفرض عليه قيودا أخلاقية في جوهرها كالتزامه بالموضوعية والابتعاد عن الذاتية والهوى والتضليل وأن « لا يكذب أو يلوي نتائجه البحثية لتتلاءم وتتكيف مع التصورات المقدمة من قبل أو تلك التي تخدم أهداف سياسية » [14] وأن لا يتحول بنقده من الخطاب إلى صاحب الخطاب استهجانا له أو ازدراء اللهم من باب ما تقتضيه أصول العمل النقدي اللساني، فيُجنب بذلك نشاطه النقدي من ظاهرة "التلاسن" أو التهافت التي ثبتت بعض آثارها في صلب الخطاب اللساني العربي [15].

أما القواعد المؤسسة فتتعلق أيضا بالناقد ، فلئن كانت القواعد المعيارية مرتبطة بالأخلاق العلمية و تقيد عمل أي ناقد بما فيهم اللساني، فإن هذه القواعد تتجاوز أخلاقه إلى علمه، وتلزمه بجملة من الشروط تجعل الكتابة اللسانية النقدية ذات مردودية إيجابية وبناءة تخدم اللغة المدروسة في المقام الأول، والكتابة اللسانية بمختلف أطيافها في المقام الثاني، وتكمن أهمية هذه القواعد في تحديد « الكيفية التي ينبغي أن يتناول بها التحليل النقدي اللساني موضوعاته، وذلك بتزويد المتتبع برؤية منهجية محددة تستند لجملة من المبادئ القابلة للضبط والمراقبة، ومن شأن هذه القواعد أن تجعل المتابعة النقدية مقيدة شكلا ومضمونا مما يعطي للاستنتاجات المحصل عليها قدرا كبيرا من الموضوعية والوضوح » [16].

إن القواعد المؤسسة بهذا التصور "السورلي" تأخذ في الحسبان طبيعة الخريطة المعرفية اللسانية، فهي متنوعة المذاهب أفقيا (المدارس اللسانية المعروفة) وعموديا (المذاهب والتيارات داخل المدرسة اللسانية الواحدة)، وهذا ما يتطلب من الناقد اللساني أن يحدد قبلا التصور الذي سيتعامل وفقه مع هذا الزخم من الخطابات اللسانية، بعيدا عن منطق المفاضلة، أو الإقصاء، بل إن جوهر القواعد المؤسسة قد يتجاوز مجرد تحديد الناقد لزاوية المعالجة النقدية، إلى ضرب من الأحكام الأصولية العامة الجامعة لتصورات عديدة ومتنوعة لكيفيات مباشرة الخطاب اللساني وصفا وتحليلا وتفسيرا ونقدا وتقويما، وعلى هذا الأساس فالناقد اللساني مطالب باحترام القواعد المؤسسة الآتي ذكرها، والتي تنسحب برأينا على كل معاين وناقد للحركة اللسانية العربية المعاصرة في عمومها. [17]:

1-التسليم بتعدد المذاهب والتيارات اللسانية:

إذ هي«لا تنتمي إلى إطار نظري واحد، ولا تستوحي مبادئ وأسسا منهجية واستدلالية موحدة، كما لا تنتمي إلى حقبة زمنية واحدة، لذلك لا مناص من اعتماد تقويم أفقي وعمودي يزاوج بين استحضار الاعتبارات التاريخية لنمو الممارسة اللسانية وشروط تلقيها التاريخية، وبين الاعتبارات السنكرونية »[18]، فلكل نص لساني خصوصياته النظرية ومساطره المنهجية ومردوديته العلمية، وقبل كل ذلك مرجعياته الفكرية والفلسفية، وسياقاته التاريخية، وهي اعتبارات يتوجب على الناقد المحلل الإحاطة بها قبلا.

كما ينطوي التسليم بمبدأ تعدد المذاهب والتيارات اللسانية، على ضرورة وعي الناقد بنسبية الحقيقة العلمية، فينتفي بذلك الادعاء بامتلاك الحقيقة العلمية في مجال اللسانيات،من خلال مدرسة أو تيار لساني ما، وأن كل ما تسعى إليه مختلف المذاهب اللسانية هو بناء نسق من الافتراضات إزاء تفسير ظاهرة أو سلوك لغويين، وأن تلك الأنساق الافتراضية تبقى مقبولة أو ملائمة حتى تثبت أنساق افتراضية أخرى قصورها أو عجزها أو خطأها.

إن الممارسة العلمية في التصور الفلسفي الحديث لا تعدو أن تكون وضع العالم أو الباحث « سواء أكان نظريا أم تجريبيا قضايا أو أنساقا من القضايا، ثم يختبرها تدريجيا في ميدان العلوم الإمبريقية (التجريبية) وبصفة خاصة يكون فروضا أو أنساقا من نظريات، ويجري عليها اختبارا في مواجهة الخبرة عن طريق الملاحظة والتجربة» [19].

إن الحاصل من هذا التقيد بالقواعد المؤسسة المذكورة، والمبنية في عمقها على التسليم "بمنطق البحث العلمي" [20] على حد تعبير " كارل بوبر"هو أن يتناول الناقد النص اللساني في سياق ما يقدمه هذا الأخير من أنساق افتراضية (نظريات)، وما تتضمنه من اختبارات نظرية ومنهجية فعلى سبيل المثال لا يمكن إنجاز قراءة للخطاب اللساني العربي الوظيفي عند أحمد المتوكل إلا في حدود الأصول الفلسفية والنظرية والمنهجية التي أسست للمدرسة الوظيفية، وأن أي قراءة أخرى خارج هذا التصور، ستعد ضربا من العبث، إذ لا يعقل أن نقوم بتحليل النص اللساني الوظيفي على ضوء ما أبرزته اللسانيات البنوية أو ما حققته اللسانيات التوليدية، لاختلاف المنطلقات والغايات بل الموضوعات ذاتها[21]، كما أن كل نقد ينحو هذا النحو فلن تكون له غير دلالتين أولهما: أن صاحب هذه الكتابة النقدية لا يعي تعدد المذاهب اللسانية إلى حد اختلافها في موضوع العمل اللساني وأسسه الابستيمية، ويجعلها مجرد آراء حول الظاهرة اللغوية، تسبح كلها في أفق معرفي واحد، وثانيهما: أنه متعصب لأحد التيارات اللسانية، فيجر نفسه إلى نقد زائف أو باطل في أساسه لادعائه امتلاك الحقيقة من ناحية، واستثنائه لبقية التيارات من خارج أطرها النظرية، بل من خلال إطار نظري آخر لا صلة لها به.

2- التعرف على المصادر الأساس للكتابة اللسانية المستهدفة نقدا:

المقصود بمصادر الكتابة اللسانية، تلك الدراسات والأبحاث التي استندت إليها الكتابة اللسانية محل النقد، والإلمام بهذه المصادر المعرفية الدقيقة بها من لدن المحلل الناقد تقف به على مستوى تلك الكتابة وتمكنه من تنقيطها (notification) إذ سيكتشف مدى الجدة / الإبداع أو التكرار الذي يميز الخطاب اللساني، فتوظيف المصادر يقود في بعض الكتابات إلى جدة يمكن ملاحظتها من خلال تجاوزها لمعطيات وأفكار تلك المصادر، كما أن توظيف المصادر نفسها في كتابات لسانية أخرى لا يتمخض عنه إلا إعادة كتابة أو تغيير في ترتيب المعلومات دونما تجاوز لما جاءت به المصادر التي استند إليها النص اللساني.

ولئن تيسر للناقد اللساني فحص نصوصه اللسانية من حيث قيمتها ومردوديتها العلمية على ضوء مصادرها الأساسية، فإنه من العسير عليه القيام بهذه العملية أمام صنف من الكتابات اللسانية التي تتعمد لسبب أو لآخر عدم الإشارة أو الإحالة إلى مصادرها وتعويمها في فضائها العام، ومن ثمة يصعب الحكم على النتائج التي رصدها هذا النص، أهي أصلية وأصيلة ترتد لصاحبها، أم مجرد ترديد لنتائج سابقة نفتقد لآثار صاحبها الأصلي داخل الخطاب المعني بالنقد، لأجل ذلك كان على الناقد الإحاطة بالمصادر التي تنهل منها كل كتابة لسانية إنصافا للخطاب المدروس، وتنزيلا لعمله منزلة النقد المواكب لتقلبات الخطاب اللساني، وإجمالا يمكن أن نحصر محاسن إلمام الناقد اللساني بمصادر الكتابة اللسانية في:

- قياس جدة النص اللساني ودرجة أصالته وتجاوزه لأفق مصادره.

– رصد درجات التأثير التي تمارسها تلك المصادر على النص اللساني، إذ كلما ازداد تأثيرها، كلما انزوى الخطاب إلى دائرة "استعادة أفق مصادره" (الكتابات اللسانية السابقة).

– حصر المصادر والاطلاع عليها يسهم في تشكيل«مرجعية عامة وتراث فكري يمتد عبر تاريخ النظريات اللسانية بحيث يصبح الاطلاع عليها أمرا ضروريا بالنسبة للسانيين والمتتبعين لتاريخ هذه النظريات وللمهتمين بالتحليل النقدي لما يكتب في هذا الإطار النظري أو ذاك» [22].

– سوء قراءة وفهم الخطاب اللساني: ذلك أن « عدم إلمام الناقد اللساني بمصادر عمل معين وأصوله يجعل المتابعة النقدية غير موضوعية لأنها ستحمل الكتابة اللسانية المستهدفة نقدا لم تهدف إليه، أو أنها تطلب منها أشياء تخرج عن حدود مصادرها الفكرية العامة » [23].

3– التقويم الداخلي للخطاب اللساني:

إن استحضار الناقد اللساني لواقع الخطاب اللساني بمذاهبه وتياراته ووعيه بفوارقه النظرية والمنهجية، إضافة إلى المسح الشامل لمصادر كل كتابة تندرج في هذا المذهب أو ذاك، من شأنه أن يجعل من ممارس العملية النقدية ذا سلطة معرفية بيدها حق الحسبة العلمية لأنها، وقتئذ لن تسائِل أي نص لساني إلا في حدوده التي أقرها،(أي النص اللساني) ومصادره التي ينهل منها ويتكئ عليها، فمن صور التقويم الداخلي على سبيل المثال لا الحصر، ما قدمه عبد القادر الفاسي الفهري من انتقادات إلى الاتجاه البنوي الوصفي، لا من خلال الأطر النظرية للسانيات التوليدية التي يشتغل عليها، بل من داخل أساسيات العمل اللساني الوصفي البنوي حيث يقول منتقدا إهمال الوصفيين العرب المحدثين تجديد "المدونة " لكي يتسنى لهم بناء تحليلات جدية للغة العربية:«حتى الوصفيون الذين انتقدوا النحاة القدامى أشد ما يكون الانتقاد وعابوا عليهم إفسادهم للنحو ... حتى هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدماء من معطيات ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة كالروايات والمحاضرات والأشعار ...إلخ » [24].

فالفاسي الفهري، وإن لم يكن وصفيا، فقد بنى قراءته للوصفيين من منطق الخطاب الوصفي الداخلي نفسه، منبها إلى خطأ منهجي ينتاب عملهم وهو الاحتفاظ بمدونة كانت النتائج المستنبطة منها (ما توصل له النحاة العرب القدامى) محل نقد شديد مثلما فعل ذلك تمام حسان ومن تبعه فيما ذهب إليه[25]، ومن أمثلة النقد المؤسس على الفضاء النظري والمنهجي الذي يتحرك فيه الخطاب اللساني، ما يسجله "النحو التأليفي" من ملاحظات على التيار التوليدي التحويلي، إذ من المعلوم أن المستوى التركيبي يحظى باهتمام بالغ لدى التوليديين وعليه يجرون كافة تحليلاتهم، مقارنة ببقية المستويات ومنه أيضا يسعون إلى بناء نحو أو أنحاء قادرة على توليد أو إنتاج جمل صحيحة وغير لاحنة، غير أن هذا المسعى –بحسب التأليفيين– يعتوره شيء من القصور والسبب في ذلك أن كل اللغات البشرية الطبيعية الحالية تتوافر على تراكيب تنعت بالتراكيب الصماء [26] أو التعابير المسكوكة أو الاصطلاحية أو المتحجرة، والتي تعامل معاملة اللفظة الواحدة ولا يجوز اعتبارها ككلمات تترابط لتشكل الجملة بالمفهوم العادي، فكيف يمكن إخضاع هذا النوع من التراكيب للتحليل التوليدي التحويلي ؟ خاصة وأن اللغات الطبيعية تحتوي على نسبة معتبرة من هذه التراكيب، مما يجعل إمكانيات تعميم النتائج المتوصل إليها من خلال التراكيب العادية،

أمرا متعذرا ومن ثمة يصبح النموذج التوليدي المبني ذا كفاية تفسيرية ناقصة، ومن ناحية أخرى كيف سيتم التعامل مع هذه الطبقة من التراكيب عند بناء معجم تركيبي آلي للغة العربية ؟ وفي هذا الصدد يقول محمد الحناش: « إن النظام اللغوي يقوم أساس على النوعين معا، وليس على التعبيرات العادية كما توهمت بعض النظريات اللسانية (في إشارة إلى التوليديين)، التي ترى في التعبيرات المسكوكة مجرد بنيات شاذة تنفلت من القوانين التي صاغتها لمعالجة النُظم اللغوية إننا نؤكد أن هذه التعبيرات تمثل نسبة هائلة في النظام اللغوي تفوق أي تصور من شأنه أن يرى فيها مجرد بنيات شاذة لسانيا وغير قابلة للمعاجلة » [(27)].

وخلاصة القول فيما يتعلق بالناقد المحلل أو المقوم أن نشاطه النقدي تحكمه الأخلاق والأخلاقيات، الأولى نقصدها بمعناها الحرفي، فلا علم بدون أخلاق، والثانية نعني بها متطلبات العمل النقدي وأبجدياته التي تتطلب أن يكون الناقد اللساني لسانيا متعدد المذاهب قبل أن يكون لسانيا ناقدا.

ومحصول القول في كلا المسارين، أن ممارسة النقد على ما يفرزه تعاطي اللساني العربي مع اللسانيات الحديثة من نصوص وكتابات، لا بد وأن يستند إلى رؤية واضحة تؤطر فعل النقد في حد ذاته، و تراعي خصوصية هذا النقد باعتباره متأسسا على معرفة علمية باتت معروفة بدقتها النظرية وصرامتها المنهجية

الهوامش والإحالات:

1- انظر :سعد مصلوح:في اللسانيات العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004،ص 36.

2- مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1987، ص 13-.14

3- طه عبد الرحمن:في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1987، ص30.

وللتوضيح أكثر فإن الغرض من "تحقيق أغراض علمية محددة" هو أن منشأ الخطاب، وناقد الخطاب أو قارئه، لا بد وأن يشتركا في الإلمام بشكل واف بالاختيارات النظرية التي بني عليها خطاب لساني ما، رغم اختلاف الغايات، فغاية الأول: نقل محتوى معرفي معين، وهدف الثاني: النظر في هذا المحتوى المعرفي المنقول.

4- عبد الله بوخلخال: التعبير الزمني عند النحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987،ج1، ص 16.

5- انظر :- الفاسي الفهري وآخرون: البنى الزمنية وأشكالها، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، وجمعية اللسانيات المغربية، الرباط، دط، 2000، التصدير.

- كما يمكن مراجعة: عبد المجيد جحفة:دلالة الزمن في العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1،2006.

6- التوفيقية(Eclecticisme):في انتقاء مجموعة من المفاهيم أو الإجراءات التي تنتمي لأنساق معرفية مختلفة لتكون منها نسقا واحدا.

7- القارئ الخاص: تسمية نستعملها للدلالة على القارئ المتخصص أو النخبوي.

8 - مصطفى غلفان:اللسانيات العربية الحديثة :دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء،سلسلة رسائل وأطروحات،رقم:56/4،د ت،ص 71.

9- محمد وهابي:الإنصاف في مسائل الخلاف بين الوظيفيين وغير الوظيفيين، ضمن:النحو الوظيفي واللغة العربية، ص60.

10- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر،الدار البيضاء،ط1، 1985، ج1،ص 52.

11- سور ل جون(John rogers searl):فيلسوف أمريكي متخصص في فلسفة اللغة وفلسفة الذهن، ولد عام1932 ، وفي عام 1959 صار أستاذا لفلسفة اللغة في جامعة بيركلي الأمريكية،أسهم في إغناء نظرية أفعال اللغة التي أسسها جون أوستين في كتابه المشهور"كيف ننجز الأشياء بالكلمات".

12- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة ،ص .59

13- انظر : Searl John : les actes de langage : Herman, paris 1972, p 720 et suite

14– محمد سعد ياقوت: أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، 2007، ص .32

15 – من صور هذا التلاسن والتهافت ما حدث في المغرب بين المدرستين الوظيفية (أحمد المتوكل) والتوليدية التحويلية (الفاسي الفهري) خرج في بعض الحالات عن أصول المعاملات العلمية النقدية، انظر في هذا الشأن:محمد الحناش: البحث اللساني بين العمق والعقم،سفر التهافت أنموذجا، دراسات أدبية ولسانية،ع 4، 1986.

16- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة،ص .59

17- المصدر نفسه، ص 59، مع توسع منا وبسط في هذه القواعد والتي عرضها صاحبها مختصرة.

18 - أحمد الملاخ وحافظ اسماعيلي علوي: قضايا ابستيمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومنشورات الاختلاف، لبنان، الجزائر، ط1، 2009، ص .17

19- ماهر عبد القادر محمد علي: نظرية المعرفة العلمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1985، ص .33

20- هو عنوان الكتاب المشهور "لكارل بوبر" والذي يحدد فيه تصوره للعلم وأساسيات الممارسة العلمية:حيث يعد هذا الكتاب من أشهر ما كتب في فلسفة العلم،وبلغ عدد المقدمات التي كان يصدريها= =المؤلف كتابه في كل طبعة جديدة عشرة مقدمات،أنظر:كارل بوبر:منطق البحث العلمي،ترجمة وتقديم:محمد البغدادي، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،ط 1،2006 .

21 - فموضوع اللسانيات في البنوية هو اللسان كبنية أوكنظام يتوافر على علامات تندرج في شبكة من العلاقات، والموضوع عند الوظيفيين هو:اللغة كبنية صورية وبالنظر إلى المقامات التي تستعمل فيها(البنية والوظيفة)، أما الموضوع عند التوليديين فهي اللغة كبنية مجردة وصورية ومستقلة عن صور استعمالها.

22- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة،ص 65.

23- المصدر نفسه،ص 66.

24 - عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص52

25- من أمثال عبد الرحمان أيوب ومحمود السعران، وإبراهيم أنيس ،ورمضان عبد التواب وغيرهم.

26- العبارات الصماء أو المتحجرة أو الاصطلاحية هي ضرب من التراكيب التي تعامل معاملة اللفظ الواحد من حيث استقاء الدلالة، على خلاف التركيب العادي الذي يعد معناه حاصل المعاني الجزئية للألفاظ التي تكونه، ومثال ذلك قولك: "اختلط الحابل بالنابل"، تقصد تعقد الأمر، وللتفصيل أكثر، أنظر: عصام الدين عبد السلام أبو زلال :التعابير الاصطلاحية بين النظرية والتطبيق، أجيال لخدمات التسويق والنشر، القاهرة، ط1،2007 .

27 – انظر: محمد الحناش: ملاحظات على التعبيرات المسكوكة في اللغة العربية: مجلة التواصل اللساني، المغرب، العدد 4، 1991.